الباب الأول

في أصل الوزارة واشتقاقها

يتألف هذا الباب من ثلاث فصول هي(*):

١ـ الفصل الأول: في أصل الوزارة واشتقاقها.

٢ـ الفصل الثاني: في الوزير الصالح

٣ـ الفصل الثالث: فيما يوجبه حكم السياسة من الاقتصار على وزير واحد.

(*) هذا المقطع من إضافة المحقق.

obeikandl.com

obeikandl.com

الباب الأول

فأقول: الباب الأول في أصل الوزارة واشتقاقها.

قال الله تعالى في محكم كتابه، حاكياً عن نبيه وكليمه موسىٰ عليه السلام: ﴿**وَاجْعَلْ لي وَزيراً مِنْ أَهْلِي. هارونَ أَخي. اشْدُدْ به أَزْري. وأَشْرِكْهُ في أَمْري. كَيْ نُسَبِّحُكَ كثيراً. ونَذْكُرَكَ كثيراً. إِنَّكَ كنتَ بِنَا بَصِيراً. قالَ قد أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يا موسَىٰ**﴾ [طه: ٢٥-٣٦]، وهو أول من تَسَمَّى بهٰذا الاسم على ما قيل، وكان يُنُوبُ عن أخيه في كثير من أمور مُهِمَّات بني إسرائيل، ولذٰلك استخلفه عليهم حين خرج إلى الميقات.

ولم تزل ملوك الفرس واليونان والهند تتخذُ لدولها الوزراءَ، ولهم في ذٰلك أوضاعٌ وقوانينُ، ولهم فيها سماتٌ بلغاتهم.

وفي أصل اشتقاق اسم الوزارة أقوالٌ:

أحدُها: أنه من الوِزْر: وهو الثِّقْل، لأن الوزير يحملُ الثِّقْلَ عن الملك الموزور له، ومنه قولُ الله تعالى: ﴿**ولٰكِنَّا حُمِّلْنا أَوزاراً من زِينَةِ القوم**﴾ [طه: ٨٧]، أي: أثقالاً من أمتعتهم وحُلِيِّهم، وقال تعالى: ﴿**حتَّى تَضَعَ الحربُ أَوْزارَهَا**﴾ [محمد: ٤] أي: سلاحها، وتقديره: حتى يضعَ أهلُ الحرب سلاحهم، لأن السلاح يحمله المحاربون فيُثقِلُهم حملُه.

قال الأعشى(٧):

---

(٧) «ديوانه» ص ١٤٩. ورواية البيت الثاني فيه هٰكذا:

وأعـددتُ للحـربِ أوزارَهـا رمـاحـاً طوالاً وخـيلاً ذُكُـورا
ومِنْ نَسْـجِ داودَ يُحـدَى بهـا على أثَـرِ الـحـيِّ عيراً فَعِيرا

وقيل: إنه مشتقٌّ من الإعانة، لأن الوزير يُعِينُ الملكَ على ما هو بصدده من أعباء السياسة، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لي وزيراً من أَهْلِي هارونَ أَخِي اشْـدُدْ به أَزْرِي﴾ [طـه: ٢٩-٣١]، أشتَدُّ بمعونته ومساعدته، وقال تعالى: ﴿سنَشُدُّ عَضُدَكَ بأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥].

وقـولـه: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فآزَرَه﴾ [الفتح: ٢٩]، ومعنى «شطأه» صِغارَه التي تنبت حولَ أصوله، وقوله: «آزره» أعانه بصغاره وفراخِه.

وقيل: هو فارسي معـرَّب، وأصله من الـزُّور، وهـو عندهم اسمٌ للشدة والقـوة، فاستُعِير وعُرِّب، والمعنى فيه: أنّه يَشُدُّ من صاحب الدولة ويقويه، ويعينه على ما هو بصدده.

والأظهر أنه من المساعدة والإعانة، هٰذا قد روي عن عائشة، عن النبي ﷺ: «إذَا أرادَ الله بعبدٍ خيراً ـ أو قال: بالأمير خيراً ـ جَعَلَ له وزيرَ صِدْقٍ، إنْ ذَكَرَ أعانه، وإن نَسِيَ ذَكَّره، وإذا أراد به غيرَ ذٰلك، جَعَلَ له وزيرَ سوءٍ؛ إن نَسِيَ لم يُذَكِّرْه، وإن ذَكَرَ لم يُعِنْه»(٨).

فأما اتخاذُ الملوكِ الوزراءَ، فلم تزل ملوك الفرس تنتخب الوزراءَ وأهلَ المشورة والتدبير، وقَلَّ ملكٌ من من عظماء ملوكهم، إلا وكان له ثلاثة وزراء

= ومـن نسـج داودَ مَوْضـونـةً تُسـاق مع الـحـيِّ عيراً فعـيرا
والموضونة: الدرع المنسوجة بعضها على بعض.

(٨) حديث صحيح، أخرجه أبو داود (٢٩٣٢)، والبيهقي ١٠/١١١-١١٢، وصححه ابن حبان (٤٤٩٤).

وأكثر إلى سبعة وعشرة، وكذلك ملوكُ الهند يقولون: أقلُّ ما ينبغي أن يكون للملك أربعةُ وزراءَ، وكذلك ملوكُ اليونان والنَّبَط الكردانيون والروم والفِرَنْج، لم يَخْلُ ملكٌ من ملوكهم عن وزير ومشير.

وكان أنو شروان يقول: لا يستغني أعلمُ الملوك عن الوزير، ولا أجودُ السيوف عن الصِّقال، ولا أكرمُ الدواب عن السوط، ولا أعقلُ النساء عن الزوج.

ولمكانة الوزراء من الأمراء، ومشاركتهم إيّاهم في الأمور، وتصريف أعِنَّةِ التدابير، جرى في المثل السائر على وجه الدهر: لا تَغتَرِرْ بكرامة الأمير، إذا غشّك الوزير.

وإلى هٰذا المعنى أشار أبو الفضل ابنُ العميد، وزاد فيه، حيث قال لصديق له من العلويَّة كان مختصًّا برُكْنِ الدولة[٩]:

وزعمتَ أنَّكَ لستَ تفكرُ بعدَما ... عَلِقَتْ يداك بذِمَّةِ الأمراءِ
هيهاتَ لم تصدقك فكرتُك التي ... قد أوهمتكَ غنًى عن الوزراءِ
لم تُغْنِ عن أحدٍ سماءٌ لم تجدْ ... أرضاً ولا أرضٌ بغير سماءِ

وفي المزدوجة المعروفة بذات الحلل:

إذا طلبتَ نائل الأمير ... فالطُف له من جهة الوزيرِ

وما أحسنَ قولَ أبي تمام لمحمد بن عبدالملك وزير المعتصم والواثق:

أبا جعفرٍ إنَّ الخليفة إن يكن ... لوزَّادِنا بحراً فإنَّك ساحلُ

ومنه أَخَذَ يحيى بن علي بن يحيى المنجِّم[٩] قوله:

---

(٩) انظر «يتيمة الدهر» للثعالبي ٣/٢٠٣-٢٠٤.

أمـيرُ الـمـؤمـنين بحـرٌ زاخـر جوده ليس يَعْـدُوه أحـدْ
وأبـو الـنـجـم لمـن يقـصـدُه مَشـرَعٌ منـه إلـى الـبـحـر يَرِدْ

وليس للمعتضد كلام أحسن من قوله لأحمد بن الطيب السَّرْخَسِي، وقد سعى إليه بوزيره القاسم بن عبيد الله: يا سرخسيُّ لا تلعب بوزيري وظَهيري ومن قلمه ناسِخ وشي مملكتي، وناظم عقد دولتي.

وقال لي يوماً أبو الفتح البُسْتِي الكاتب: لم أعلمَ إلى البارحةِ أن أبا إسحاق الصابىء أكتبُ الناس وأبلغهم، ولولا الديانةُ لقلت: أعقلهم، فإني عثرتُ على فصل من كلامه في حكمة الله تعالى في اختلاف طبقات الناس، وافتقارهم إلى الملوك والوزراء وحاجة بعضهم إلى بعض، واطِّراد العالَمَ بهٰذا التدبير، فكدت أُجَنُّ عليه وأُحَم من حسدي له.

فقلت: وما ذاك؟

قال: لا أُطلِعُك عليه إلا بمصانعةٍ.

فقلتُ: أمرُ الشيخ ممتثل.

فأقرأني فصلاً كنت قد مررتُ عليه، وغَفَلتُ عنه، وهو: حيث خولِفَ بين الناس كلَّ الخلاف، قد ائتلفوا كلَّ الائتلاف، فصارت لكل طبقة من طبقاتهم منزلة يقفُ عندها، وصناعة ينتحلها، فسَدُّوا الخلل، وعَدَّلوا الميل، وترافقت أيديهم، وتعاونوا على مساعيهم ومعايشهم، وتساوَوْا مع تبايُنِ تلك المنازل بهم في منزلة القصور والفاقة، ولجؤوا إلى ظلِّ المسالمة والموادعة، وذَلَّ الأخفض للأعلى طلباً لما في يده، وحَنَا الأعلى على الأسفل ضرورة إلى خدمته، واقتضى ذلك أن يكون فيهم ملوكٌ تحمي الذِّمار، وسُوقة يلتئم بهم الشمل، فاستقرَّت كل فرقة بمكانها، فالملوك في الأمر والنهي والحماية والذبّ،

والـوزراءُ في التـدبير وجمـع الفَيْء، والكُتَّـاب في حفظ الـدواوين وتسـديد المكاتبات، والعمال في عمارة البلاد واستدرار الارتفاق، والجند في سدِّ الثغور وجهاد العدو. والقضاة في إقامة ميزان القسط، وتنفيذ أحكام الدين، والتجار في التجهيز والجَلَب، والعوام في المهن والحرف، ولم يزل كلٌّ منهم مستعيناً بغيره، فقيراً إلى من سواه، صعـوداً من أدنـاهم إلى أعلاهم، وانحطاطاً من أعلاهم إلى أدناهم، حتى اطَّرَدَ هٰذا العالمُ على ما هو عليه من ارتباط أبعاضه وأجـزائه، وإحكام وضعه وبنائِهِ، وهنالك بيان أن رحمة الله في هذا التقدير الحكيم، والتدبير المستقيم. نزلت على سبيل العموم، ووصلت إلى الجمهور.

وقال لي يوماً بنيسابور، وقد أخَذْنا بأطراف الأحاديث بيننا: ما أحوجَ الأمير سيف الـدولـة ـ يعني السلطان المعـظَّم يمين الـدولة وأمين الملة، أعزّ الله أنصاره، لأنه كان إذ ذاك صاحبَ الجيش للأمير الرضيِّ نوح بن منصور رضي الله عنه، ويُلَقَّب بسيف الدولة ـ إلى وزيرٍ، كما أنشدتني لنفسِك:

كَتَب الأميرُ كتـائبـاً في المعـركـهْ ... والـرأي منـه طيب داءِ المملَكَـهْ
وإذا رمى بالـظنِّ خَطْبـاً مُشكِـلاً ... أضحت سـتورُ الغيب عنـه مُهَتَّكَـهْ

ومنجِّمٍ، كما أنشدتني لنفسك:

صديقٌ لنا عالمٌ بالنجومِ يحدِّثُنا بلسان المَلَكْ
ويَكتُمُ أسرارَ سلطانِهِ ولكن يَنُمُّ بسِرِّ الفَلَكْ

وقرأتُ في كتاب «الوزراء» لابن عبدوس[١٠]: عن موسى بن عبدالملك قال: فرَّق الفضل بن سهل عيوناً له من نصحائه في البلدان، وأمرهم أن يسألوا عن عيوبه، فعاد إليه واحد منهم، فأخبره أن وفداً وفدوا على المأمون، فلما فَصَلوا قالوا: ما رأينا مثلَ هذا الملك جلالةً وعقلاً، ولا مثل وزيره كفايةً وفضلاً، لولا أنه شابٌّ، ومن شأن الملوك أن يستوزروا المشايخ الذين اجتمعت لهم إلى العلم تجربةٌ، وإلى الرياسة حِنكَةٌ. فاحتجب الفضلُ ثلاثة أيام يعالج لحيته، ثم ظهر للناس وهي بيضاء.

---

(١٠) من الذين كتبوا عن الوزراء له كتاب (الكتاب والوزراء) وهو أبو عبدالله محمد بن عبدوس الكوفي وعُرف بالجهشياري والثعالبي يشير إلى هذا الكتاب.

فصل في الوزير الصالح

قال النبي ﷺ: «إذا أرادَ الله بملكٍ خيراً، قَيَّضَ له وزيراً صالحاً، إن نَسِيَ ذَكَّرَه، وإن نوى خيراً أعانه، وإن أرادَ شرًّا كَفَّه».

واجتمعت الآراءُ على أنه ينبغي أن يكون وزيرُ الملك يجمع بين الأصل والفضل، والقول الفَصل والأدب الجَزْل، والرأي الثاقب والتدبير الصائب، ويَرْجِعُ إلى نفس أمَّارة بالخير، بعيدة من الشر، مداولةٍ على سُبُل البرِّ، ويجمع أدوات السيادة، وآلات الرِّياسة، بمحبةٍ يطبق بها قلوب العامة بعد الخاصة، ويرجي أيامَه بين نصح يؤثره، وجدٍّ في مصلحة المملكة يستعمله، وجهد في التقرب إلى سلطانه يتحمَّلهُ، ويخلص على النقد والتمييز خلوصَ الذهب الإبريز، فإذا اجتمع الملك الفاضل، والوزير الصالح الناصح، فاعلم بأن المملكة تكون ساكنة هادية، وأحوالها وأعمالها على النظام جارية، والرسوم الجميلة راتبة، وطرق التجارات آمنة، والأسعار منحطَّة، وثغور الخير مبتسمة، ونفوس الرعايا في ظلال السكون وادعة، وفي رياض الأمن راتعة.

وعُمْدة الأمر في الوزارة أن يستوزروا الشريفَ المذكور، ولا يُؤهِّل لها الوضيع المجهول، كما فعل غير واحد من الملوك، فجنَوْا على ملكهم، وأراقوا دماء دولتهم، وهدموا ركن سياستهم، ومنهم عزُّ الدولة بختيار[11]، فإنه استوزَرَ

---

(١١) بختيار أبو منصور عز الدولة ابن معز الدولة أحمد بن بويه (٩٤٢-٩٧٨م) (٣٣١-٣٦٧هـ) كان شاعراً ومشهوراً بالقوة وشدة البأس. أصبح سلطاناً بعد أبيه. قتل =

صاحب مطبخه أبا طاهر محمد بن بقية، وكان إلى اليوم الذي خُلِعَ عليه يقدِّمُ الطعام إليه، ويحمل الغضائر بيديه، ويتَّشحُ بمناديل الغمر، ويزوِّقُ الألوان عند تقديمه إياها، كما يفعل من يتقلد المطبخ، ولما استُوزِرَ، عاد يريد الخدمة في ذلك، فنهاه بختيار، وتعجَّبَ الناس من وزارته، وقال قائلهم: من الغضارة[١٢] إلى الوزارة، ولم تكن عينه تقع إلى على من كان مثله من أصاغر الناس، فأما أكابرهم وأوساطهم، فلم يكن ممن يُكَلِّمونه، وزادت به دولة بختيار أخلاقاً وعاراً، وتضاحك الناس به قرباً وبعداً، وكان كلُّ واحدٍ منهما في عاقبة أمرهما، سبباً لهلاكه.

= على يد ابن عمه عضد الدولة. انظر الزركلي ـ الأعلام ج٢، ص ١١.

(١٢) القصعة.

obeikandl.com

فصل فيما يوجبه حكم السياسة من الاقتصار على وزير واحد

قد جرت عادة الملوك باستيزار الواحد والاثنين فصاعداً من الوزراء، والجمع بينهم في زمان واحد، وذلك خَطَلٌ من الرأي، وخطأ من التدبير، وفيه خطر على المملكة، إذ لا يسع السيفين غِمدٌ، وكثرة الأيدي في الصلاح فسادٌ، وفي أمثال العامة: «من كثرة المَلَّاحين، غرقت السفينة».

وأجلُّ الأقوال وأحسنها وأصدقها، قولُ الله تعالى في مُحكَم كتابه: ﴿**لو كانَ فيهما آلِهةٌ إلَّا الله لَفَسَدَتا**﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وإذا كانت الوزارة تاليةً للمُلْك، فكما لا يصلح مَلِكان في مملكة، لا يصلح وزيران في دولة.

وقد كان الخلفاء من بني العباس، على اتِّساع مُلكِهم، وانتظام الشرق والغرب في عقد سلطانهم لا يستوزرون إلا واحداً واحداً، على ما تَنطقُ به كتب أخبارهم وأخبار وزرائهم، إلى أن كانت أواخر أيام المقتدر، فمرضت الدولة، وضَعُفت السياسة، وشَغَرَت المملكةُ، وصُرِف علي بن عيسى[١٣] عن وزارة السلطان، على فضله وعدله وسداده وحزمه، بحامد بن العباس على تخلُّفه ونقصه، ثم لم يستَغْنَ عن عليٍّ لتقدُّمِه في الكفاية، واستقلاله بما يعجزُ عنه غيرُه من أعمال الوزارة، فضُمَّ إلى حامد، وجُعِلت إليه الدواوين، فكانا يتشاركان في الوزارة، وأغلبُ الاسم لحامدٍ، وأكثر العمل لعليٍّ، حتّى قيل فيهما:

---

(١٣) الوزير علي بن عيسى بن داود بن الجراح أبو الحسن البغدادي الحسني =

فَقَدْتُكم يا بني الجاحِدَهْ ففي كلِّ يومٍ لكم آبِدَهْ
متى كان يُعرَفُ فيما مضى وزيرانِ في دولةٍ واحِدَهْ

وقال غيرُه:

أعجبُ من كلِّ ما تراهُ كونُ وزيرين في بلادِ
فذا سوادٌ بلا وزيرٍ وذا وزيرٌ بلا سوادِ

ولم يُؤت بالأمس أبو علي سيمجور(*)، إلا من كثرة وزرائه، واختلافِهم في مشاورته، وإفسادِ هٰذا ما يُصلِحُه ذاك من رأيه، وخَرْقِه ما يرقَعُه الآخر من أمره، حتى صارتِ تلك الحال إلى أقبح المصاير، وانْجَلَتْ عن أسوإ العواقب. ولما تُوفِّي الصاحب أبو القاسم سَدَّ فخْرُ الدولة مكانه من الوزارة بأبي العباس أحمد ابن إبراهيم الضَّبي، وأبي علي الحسن بن أحمد، وجعلهما شريكين في وزارته، فظهَرَ العَوَار، واستمرَّ العِثار، وكان يُخاطَبُ أبو العباس بالأستاذ الرئيس، وأبو علي بالأستاذ الجليل، فقال فيهما هبة الله بن المُنَجِّم:

واللهِ واللهِ لا أفلحتُمُ أبدا بعدَ الوزيرِ ابنِ عبادِ بن عباسِ
إن جاءَ مِنْكُمْ جليلٌ فاجلبُوا أجَلِي أو جاءَ مِنكم رئيسٌ فاقطَعُوا رأسِي

= (٨٥٩-٩٤٦م) (٢٤٤-٣٣٤هـ). وزير المقتدر ووزير القاهر عاش حياة مضطربة. توفي في بغداد. له كتب (ديوان الرسائل) و«معاني القرآن» أعانه عليه ابن مجاهد المقرىء وله (جامع الدعاء) وكتاب الكتّاب وسير المملكة وسيرة الخلفاء. انظر الزركلي ـ الأعلام ج٥، ص ١٣٣-١٣٤.

(*) أبو علي سيمجور: أمير من أمراء دولة السامانيين.